السياسة الاقتصادية لحكومات الليكود

صلاح عبدالله

جمع الليكود في حكوماته اكثر الاوساط رجعية وتعصباً وعدوانية من حيروت وهتجياه واغودات اسرائيل والمفدال وباقي التنظيمات الدينية والقومية الشوفينية المتعصبة في المجتمع الاسرائيلي، الى اكثر الاوساط الرأسمالية جشعاً وطموحاً بتحقيق اكبر الارباح، كحزب الاحرار وكل ممثلي رأس المال الخاص. ونتج عن هذا التزاوج نهج في منتهى الرجعية فكراً وسياسة واقتصاداً بوصفه نهج معلن للدولة اليهودية.

واذا تجاوزنا نهج هذه الدولة فيما يتعلق بمفهوم «ارض ـ اسرائيل التاريخية» وبالموقف من السكان العرب في الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٤٨ وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، وسياسة الاستيطان التي تمنح الشرعية لاعمال تسليح وعسكرة العصابات الصهيونية الفاشية (وكذلك اذا تجاوزنا المزاعم المتعلقة بما يسمى «امن اسرائيل»، وهو مفهوم الهدف منه اخضاع كل العرب خارج اسرائيل بحجة المحافظة على امن الكيان الصهيوني)، وركّزنا اهتمامنا فقط بالجوانب الاقتصادية، فان اول ما يمكن ملاحظته من خلال برنامج الليكود الانتخابي للكنيست التاسع عام ١٩٧٧، ومن سياسة الليكود الاقتصادية التي اتبعها خلال سنوات حكمه، ان الليكود نجح في فرض «شريعة الغاب» اقتصادياً على المجتمع الاسرائيلي مستخدماً مختلف الوسائل، ان بواسطة القوانين التي سنها او من خلال التدابير الاقتصادية التي لجأ اليها.

لقد اعلنت حكومة الليكود الاولى بأنها في طريقها الى الغاء التدخل الحكومي في مجال الاقتصاد المباشر والمجال المالي، وتقليص برامج المساعدة ودعم المواد الاساسية والخدمات، وافساح المجال لاقتصاد السوق القائم على العرض والطلب للتحكم في سياسة الاجور والاسعار. ويعني هذا ان الحكومة تقف على الحياد في المعركة الدائرة بين الاسماك الصغيرة والاسماك الكبيرة في السوق. ولكن مجمل التدابير الاقتصادية بنيت عملياً ان الحكومة قد تدخلت لصالح الفئات المستثمرة المتميزة في المجتمع الاسرائيلي على حساب مصالح الفقراء.

ومن جهة ثانية، انطلق الليكود في بعض مقولاته الاقتصادية من مباديء تعتبر صحيحة في دولة رأسمالية كبرى، ولا تصح على دولة مثل اسرائيل تعتمد اعتماداً كاملاً على الرأسمال العالمي. كذلك فأن تجاهل الليكود لخصوصية البناء الاقتصادي الاسرائيلي كان القصد منه تحقيق اكبر الارباح في صالح كبار الرأسماليين، اي انتزاع اكبر الحصص من الرشوة التي تقدمها مؤسسات المال الاحتكارية. وقد تم ذلك عن طريق فتح الابواب على مصراعيها امام المضاربة واخضاع الاقتصاد لقوانين البورصة.

ومن الامثلة على ذلك، امتناع الليكود وتحفظه على دعم التصدير بحجة ان ذلك يعبر في بعض من وجوهه عن دعم الحكومة للاستيراد. وصحيح ان الصناعة في اسرائيل التي لا تملك مصادر للمواد الاولية تعتمد على استيراد هذه المواد، وتستورد ايضاً مواد نصف اولية مصنعة. وتقوم الصناعة الاسرائيلية باعداد هذه المواد ومن ثم تصديرها. وعندما تدفع الحكومة نسبة مئوية معينة على التصدير، بهدف تشجيعه، تكون قد دفعت نسبة معينة لاستيراد المواد الاولية والمواد غير المكتملة التصنيع.